

# نشرة إعلامية

INFCIRC/201/Mod.1

Date: 26 April 2007

General Distribution

Arabic

Original: English

## الاتفاق المعقود بين الجمهورية الدومينيكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

اتفاق عن طريق تبادل الرسائل مع الجمهورية الدومينيكية  
لتعديل البروتوكول الملحق باتفاق الضمانات

١- يرد نص الرسائل المتبادلة، التي تشكل اتفاقاً على تعديل البروتوكول<sup>١</sup> الملحق بالاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية الدومينيكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية<sup>٢</sup>، مستنسخاً في مرفق هذه الوثيقة لكي تطلع عليه جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

٢- وقد دخلت التعديلات المتفق عليها في الرسائل المتبادلة حيز النفاذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وهو التاريخ الذي تلقت فيه الوكالة الرد الإيجابي من جانب الجمهورية الدومينيكية.

١ يشار إليه باسم "بروتوكول الكميات الصغيرة".

٢ يرد مستنسخاً في الوثيقة INFCIRC/201.

## المرفق

الجمهورية الدومينيكية  
وزارة الدولة للعلاقات الخارجية  
DEJ.-

سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

سيدي،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ التي تخطر وننا فيها بالتعديلات المتعلقة بالنص النمطي لبروتوكول الكميات الصغيرة الذي أقره مجلس محافظي الوكالة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيط سيادتكم علماً بأن حكومة بلدي، إدراكاً منها للأهمية التي تمثلها تقوية نظام الضمانات بالنسبة لعمل الوكالة التحقيقي ولمساهمتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تقبل التعديلات المقترحة حسبما هو منصوص عليه في الرسالة السالفة الذكر لتعديل بروتوكول الكميات الصغيرة الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة من جانب الجمهورية الدومينيكية، اللذين دخلا حيز النفاذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) كارلوس موراليس ترونكوزو  
وزير الدولة للعلاقات الخارجية

الدكتور محمد البرادعي  
المدير العام  
للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)



# IAEA

الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
国际原子能机构  
International Atomic Energy Agency  
Agence internationale de l'énergie atomique  
Международное агентство по атомной энергии  
Organismo Internacional de Energía Atómica

Atoms For Peace

Wagramer Strasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Wien, Austria  
Phone: (+43 1) 2600 • Fax: (+43 1) 26007  
E-mail: Official.Mail@iaea.org • Internet: http://www.iaea.org

In reply please refer to:  
Dial directly to extension: (+431) 2600-215220

Al Excelentísimo  
Señor Ramón Quiñones  
Embajador  
Misión Permanente de la República Dominicana  
ante el OIEA  
Prinz Eugen Strasse 18/1/33  
A- 1040 Vienna

١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

سعادة السيد السفير رامون كوينونيس  
البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

يشرفني أن أشير إلى الاتفاق المعقود بين حكومة بلدكم والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى البروتوكول الملحق بها (سيُشار إليه فيما يلي باسم "بروتوكول الكميات الصغيرة")، اللذين دخلا حيز النفاذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وكذلك إلى قرارات مجلس محافظي الوكالة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن مثل هذه البروتوكولات.

لقد استرعى المدير العام للوكالة، الدكتور محمد البرادعي، في تقريره المعنون "تقوية تنفيذ الضمانات في الدول المرتبطة ببروتوكولات كميات صغيرة"، الانتباه إلى حاجة الوكالة لتلقي تقارير بدئية عن المواد النووية، والحصول على معلومات بشأن المرافق النووية المزمعة أو القائمة؛ والتمكّن من القيام بأنشطة التفتيش ميدانياً، إذا لزم الأمر، فيما يتعلق بكل الدول المرتبطة باتفاقيات ضمانات شاملة. وأوضح أن بروتوكولات الكميات الصغيرة تعطلّ تلك الصلاحيات في الوقت الراهن.

وقد أيد المجلس التقييم الذي انتهى إليه المدير العام وخلص، بناءً على تقرير المدير العام، إلى أن بروتوكول الكميات الصغيرة بشكله الحالي يمثل نقطة ضعف في نظام ضمانات الوكالة. وقرر المجلس أن يبقى بروتوكول الكميات الصغيرة جزءاً من نظام ضمانات الوكالة، رهناً بالتعديلات المُدخلة على النص الموحد وبالتغيير في المعايير الخاصة ببروتوكول الكميات الصغيرة حسبما هو مقترح في تقرير المدير العام. كما قرر المجلس أنه لن يوافق، من الآن فصاعداً، على نصوص هذه البروتوكولات إلا إذا استندت إلى نص موحد منقح وخضعت لمعايير معدلة.

وقد فوّض المجلس المدير العام أن يتبادل رسائل مع جميع الدول المرتبطة ببروتوكولات كميات صغيرة إنفاذاً للنص الموحد المنقح والمعايير المعدلة، وناشد الدول المعنية أن تشرع في تبادل هذه الرسائل في أقرب وقت ممكن.

وبناءً على ذلك، يُقترح تعديل الفقرة الأولى من بروتوكول الكميات الصغيرة بحيث تنصّ على ما يلي:

أولاً- (١) ما دامت الجمهورية الدومينيكية

(أ) تملك، ضمن أنشطة نووية سلمية داخل أراضيها أو تحت ولايتها القانونية أو تحت سيطرتها في أي مكان، مواد نووية بكميات تتجاوز الحدود الموضوعية، لنوع المادة المعنية، في المادة ٣٦ من الاتفاق المعقود بين الجمهورية الدومينيكية والوكالة لتطبيق

الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الذي سيدعى فيما يلي "الاتفاق")،

(ب) أو اتخذت قراراً بتشديد مرفق ما أو بالتصريح بتشديده، كما ورد تحديد ذلك في مادة التعاريف،

يُعطّل تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الجزء الثاني من الاتفاق، باستثناء المواد من ٣٢ إلى ٣٨، و٤٠ و٤٨ و٤٩ و٥٩ و٦١ و٦٧ و٦٨ و٧٠، ومن ٧٢ إلى ٧٦، و٨٢، ومن ٨٤ إلى ٩٠، و٩٤ و٩٥.

(٢) يجوز تجميع المعلومات التي يجب إبلاغها عملاً بالفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٣٣ من الاتفاق وتقديمها في تقرير سنوي واحد؛ وبالمثل، يقدّم تقرير سنوي - حسب الحالة - عن استيراد وتصدير المواد النووية المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٣٣.

(٣) حتى يتسنى أن تُعقد في حينها الترتيبات الفرعية المنصوص عليها في المادة ٣٨ من الاتفاق، تقوم الجمهورية الدومينيكية بما يلي:

(أ) إما إبلاغ الوكالة مسبقاً بوقت كافٍ بما سيكون لديها من مواد نووية ضمن أنشطة نووية سلمية داخل أراضيها أو تحت ولايتها القانونية أو تحت سيطرتها في أي مكان، بكميات تتجاوز الحدود المشار إليها في القسم (١) من هذا البروتوكول،

(ب) أو إبلاغ الوكالة بمجرد اتخاذ قرار بتشديد مرفق ما أو بالتصريح بتشديده، أيهما أسبق.

فإذا كان هذا الاقتراح يلقي قبولا لدى حكومة بلدكم، فإن هذه الرسالة والرد التأكيدي من جانب حكومتكم سيشكلان اتفاقاً بين الجمهورية الدومينيكية والوكالة على تعديل بروتوكول الكميات الصغيرة بناءً على ذلك، وستدخل تعديلات البروتوكول حيز النفاذ في التاريخ الذي تتلقى فيه الوكالة ذلك الرد.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

طارق رؤوف  
القائم بأعمال مدير مكتب  
العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات

بالنيابة عن المدير العام